أبو علي الرندي(ت: ٦١٠هـ) وآراؤه النحوية في مؤلفات أبي حيان الأندلسي(ت: ٧٤٥هـ)

أ.د. رائد عبدالله حمد

عبد جوامير شاطي

جامعة سامراء – كلية التربية – قسم اللغة العربية

Abu Ali Al-Randi (d. 610 AH) and his grammatical opinions in the works of Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH)

Prof. Dr. Raed Abdullah Hamad

Abd Jawamir Shatti

Samarra University - College of Education - Department of Arabic

ملخص البحث

تناول هذا البحث الآراء النحوية لأبي علي الرندي في مؤلفات أبي حيان الأندلسي «رحمه الله»، التي جيء بها لغرض التوضيح، والتنبيه، والاستدراك، إذ نجد أَنَّ دقة أبي علي الرندي في تتبع آراء النحويين وبيانها دفع بها في مواضع كثيرة إلى التنبيه على ما وجده من آراء مؤيدًا لبعضها ومرجحًا لأخرى أو المجيء برأي يراه هو الاصوب، من ذلك قوله في(إياك والأسد) « في تقدير الكلام، فعنده: أنَّ(الأسد) معطوف على(إياك)، والكلام جملة واحدة، والتقدير:(إياك باعد من الأسد، والأسد من نفسك)، فكل منهما مباعد، ومذهب ابن طاهر(ت: ٤٠٦هـ)، وابن خروف(ت: ٦٠٩هـ) أنَّه منصوب بفعل آخر، والكلام جملتان أي: إياك باعد من الأسد. واحذر الأسد[١].

إِنَّ آراء أبي علي الرندي في مؤلفات أبي حيان الأندلسي هي لإظهار ما سها فيه بعض النحويين أو غفل عنه وتأكيد الصواب منه بحيث يكون القارئ على يقين تام من صحة ما يقرأ وعدم كونه مخالفاً أو شاذاً.

فكان بحثي هذا مقسمًا على مبحثين:

المبحث الأول: آراؤه في الحذف والإضمار.

أولاً: إضمار العامل في(إياك والأسد) ونحوه.

ثانياً: امتناع تقديم المفعول به.

ثالثاً: إقامة غير المفعول مقام الفاعل.

رابعاً: علامة الإعراب في الأسماء الستة

المبحث الثاني: آراؤه في حروف المعاني

أولاً:(إذن) مركّبة

ثانياً:(على) اسم وليس حرفًا.

Abstract

This research dealt with the grammatical opinions of Abu Ali al-Randi in the works of Abu Hayyan al-Andalusi, "may God have mercy on him," which were brought for the purpose of clarification, warning, and correction. We find that the accuracy of Abu Ali al-Randi in tracking the opinions of grammarians and explaining them prompted him in many places to draw attention to the opinions which he was supporting some of them, giving preference to others, or coming with an opinion that he deems to be the correct one. For example in interpreting "Beware of the Lion", (‹iiak wal›asad), he states that "The Lion" is attached to "Beware," and the speech is one sentence. The interpretation is: (Beware of the lion, and the lion from yourself). Each of them is distant, and the doctrine of Ibn Tahir (d. ٤٠٦ AH) and Ibn Kharouf (d. ٦٠٩ AH) is that it is in the accusative case by another verb. The words are two sentences, meaning: Beware of the lion and by away from the lion.

Abu Ali Al-Randi's opinions on the works of Abu Hayyan Al-Andalusi are to show what some grammarians have overlooked and to confirm what is correct from it so that the reader is completely certain of the correctness of what he reads and that it is not contradictory or anomalous. My research was divided into two sections: The first tackles his views on deletion and implication. First: The subject is implied in (Beware of the lion) and the like. Second: the refusal to present the object. Third: Putting the passive object in the place of the subject.

Fourth: The grammatical mark in the six nouns. The second topic presents his views on the letters of meaning, first: (then) is compound, second: (on) a name, not a letter:

المقدمة:

لكل لغة أنظمتها المختلفة، في تحديد العلاقات بين عناصرها وما تعبر عنه من دلالات تختص بها، فراح يدرسها علماء اللغة دراسة معمقة في مختلف مستوياتها اللغوية، فوجهت بحثي هذا إلى المستوى النحوي منها، الذي يعد أهم المستويات اللغوية لأنه يدرس أواخر المفردات، وكيفية توليد الدلالة لبعضها من بعض، كذلك يهتم هذا المستوى بنظام إعراب الأسماء والأفعال والحروف مع الضمائر.

من المادّة اللغويّة(نَحَوَ)، ونحا فُلان الشّيء أي قَصَده، وهذا ما ذكره الخليل بن أحمد الفراهيديّ في كِتابه(مُعجم العين)، كما شاركه ابن دريد التّعريف نفسه في كتابه مُعجم(جمهرة اللغة)، وزاد على ذلك قوله بأنّ النّحو في الكلام هو قصد الصواب منه، أمّا الجوهري فقد أضاف معاني عديدة أخرى للنّحو في كِتابه مُعجم(تاج اللغة وصحاح العربيّة)، فعرّفه بأنّه الطّريق، والانصراف، والعُدول، ومِثال ذلك عند قولنا:(نحا فُلان بصره إلى شيء) أي عدل بصره وصرفه عنه.

وفي الاصطلاح: هو علم يختص بدراسة أحوال أواخر الكلمات، من حيث الإعراب، والبناء.

لقد تناولت في هذا البحث الآراء النحوية للأستاذ أبي علي الرندي "رحمه الله" وهو أبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي -نسبة إلى رندة، حصن أو قرية في الأندلس- كان أستاذا في النحو، من تلاميذ السهيلي، قرأ عليه القراءات. له شرح على جمل الزجاجي، اسمه الفاخر ورَدَّ على ابن خروف منتصرا لشيخه السهيلي، وهو من مقرئي كتاب سيبويه، مات سنة ٦١٠ هـ وقيل أبعد من ذلك[٢].

في مؤلفات أبي حيان الأندلسي، إذ جاء الأستاذ أبو حيان

الأندلسي بآراء نحوية في مؤلفاته للعالم النحوي أبي علي الرندي؛ لغرض التوضيح، والتنبيه، والاستدراك على ما ذكره النحويون المتقدمون من آراء؛ لتكون لدى القارئ واضحة ومفهومة المعنى، إذ نجد أَنَّ دقة أبي علي الرندي في آراء النحويين كانت للتنبيه، ومن ذلك قوله:((إنّه لا يجوز تقديم المفعول في مثل: ضرب القوم بعضهم بعضًا؛ لأنّ الفاعل مفسر له))[٣].

ومذهب الرنديّ غير مشهور في كتب النحويين، فلم أجد له تفصيلًا أو تأييدًا أو ردًّا إلا عند أستاذه السهيلي(ت: ٥٨١هـ) في كتابه(نتائج الفكر في النحو) إذ علّل امتناع تأخير الفاعل في نحو:(ضرب القومُ بعضُهم بعضا)،((من أجل حذف الضمير من المفعول؛ إذ كان الأصل أن يقال: ضرب بعضُهم بعضَهم؛ إذ حقّ البعض أن يضاف إلى الكلّ ظاهراً أو مضمراً، فلمّا حذفوه من المفعول استغناءً بذكره في الفاعل، لم يجيزوا تأخير الفاعل فيقولوا: ضرب بعضاً بعضهم؛ لأنّ اهتمامهم بالفاعل قد قوي وتضاعف لاتصاله بالضمير الذي لا بدّ منه، فبعد أن كانت الحاجة إلى الفاعل مرة، صارت الحاجة إليه مرتين))[٤].

وإِنَّ آراء أبي علي الرندي النحوية عملت على اظهار آراء النحويين الأندلسيين وتأكيد الصواب منها بحيث يكون القارئ على يقين من صحة ما يقرأ وعدم كونه مخالفاً أو شاذاً.

المبحث الأول: آراء أبي علي الرندي في الحذف والإضمار.

أولًا: إضمار العامل في(إياك والأسد) ونحوه:

ذكر أبو حيان الأندلسي(ت: ٧٤٥هـ) تقدير النحويين في نحو: إياك والأسدَ، فلا خلاف في أنّ هذا التعبير منصوب بفعل مضمر يليق بالمعنى، كنحِّ أو اتّقِ وشبههما، ثمّ

ذكر مذهب السيرافي(ت: ٣٦٨هـ) وأبي علي الرنديّ(ت: ٦١٠هـ) في تقدير الكلام، فعندهما: أنّ(الأسد) معطوف على(إياك)، والكلام جملة واحدة، والتقدير:(إياك باعد من الأسد، والأسد من نفسك)، فكل منهما مباعد، ومذهب ابن طاهر(ت: ٤٠٦هـ)، وابن خروف(ت: ٦٠٩هـ) أنَّه منصوب بفعل آخر، والكلام جملتان أي: إياك باعد من الأسد. واحذر الأسد[٥].

وهذا الخلاف ناتجٌ عن فهم كلام سيبويه(ت: ١٨٠ه)، فتقديره عند سيبويه:((إيّاك فاتّقِيَنَّ والأسدَ، وكأنه قال: إيّاي لأَتَّقِيَنَّ والشَّر، فإيَّاك مُتَّقىً والأسدُ والشرُ مُتَّقيانِ، فكلاهما مفعول ومفعول منه...وحذفوا الفعلَ من إيّاك لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل... فكأنَّه قال: احذرِ الأسدَ، ولكن لا بدّ من الواو؛ لأنَّه اسمٌ مضموم إلى آخَرَ))[٦].

وصرّح السيرافي بمذهبه السابق، فقال:((وأما قوله: إيّاك والأسد، فإنَّه يضمر فعلًا ينصب به إياك، كما قدّمنا، ويعطف الأسد على إياك كأنَّه قال: زيدًا فاضرب وعمرًا))[٧].

فقوله:(ويعطف الأسد على إياك) أراد به: أنَّ التقدير جملة واحدة كما ذكر ذلك أبو حيان في ما تقدم، ثمّ فطن السيرافي إلى مشاركة المعطوف والمعطوف عليه مع اختلافهما؛ إذ أحدهما مُخَوّف والآخر مُخَوّف منه، فقال:((لا يستنكر أن يكون التخويف واقعًا بهما وإن كان طريق التخويف مختلفًا؛ ألا ترى أنَّك تقول: خوّفت زيدًا الأسد؛ فزيد مُخَوّف والأسد مَخَوّف، وليس معناهما واحدًا إلّا أنّ الأسد مخوّف منه وزيدٌ مخوّف، على معنى أنّه يجب أن يحذر منه، ولفظ خوّفت قد تناولهما جميعا، وكذلك إياك والأسد، المعنى الناصب لهما معنى واحد وإن كان طريق التخويف مختلفًا فيهما))[٨].

ووافق السيرافيَّ كثيرٌ من المتأخرين، فقال ابن يعيش(ت: ٦٤٣هـ) في((قولهم:(إياك والأسدَ)، فـ(إيّاك) اسمٌ مضمر منصوبُ الموضع، والناصبُ له فعلٌ مضمرٌ، وتقديره: إياك باعِدْ وإيّاك نَحّ، وما أشبهَ ذلك، و(الأسدَ) معطوف على(إياك) كما تقول: زيدًا اضرب وعمرًا))[٩].

ولابن مالك(ت: ٦٧٢هـ) تقدير يختلف عن تقدير النحويين السابق، فعنده أنَّ(إياك والأسد) ليس من عطف الجمل، ولا من عطف المفرد على التقدير الذي قدّروه، بل هو من عطف المفرد على تقدير: اتق تلاقيَ نفسِك والشرَّ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[١٠].

أمَّا ابن الحاجب(ت: ٦٤٦هـ)، فيرى أنّ أصل إياك والأسد:((اتّقك، ثمّ إنَّهم لَمَّا كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول الواحد إذا اتّصلا، جاءوا بالنفس مضافًا إلى الكاف فقالوا: اتّق نفسك، ثمّ حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال، ثمّ حذفوا النفس لعدم الاحتياج إليه؛ لأنَّ اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز أن يكون متّصلًا؛ لأنَّ عامله مقدر...فصار منفصلًا))[١١].

ومما سبقَ تَبينَ أنَّ التقدير في هذه المسألة محض افتراض مُتخيل لا دليل عليه من كلام العرب، والأولى أن يحال مثل هذا إلى استعمال العرب؛ إذ التقديرات السابقة لا تغير المعنى المراد من كلامهم.

ثانيًا: امتناع تقديم المفعول به:

نقل لنا أبو حيان رأيًا لأبي علي عمر بن عبد المجيد الرنديّ(ت: ٦١٠هـ) في تقديم المفعول به على فعله في حالة خاصّة، فعنه((أنَّه لا يجوز تقديم المفعول في مثل: ضرب القوم بعضهم بعضًا؛ لأنَّ الفاعل مفسرًا له))[١٢].

ومذهب الرنديّ غير مشهور

في كتب النحويين، فلم أجد له تفصيلًا أو تأييدًا أو ردًّا إلا عند أستاذه السهيلي(ت: ٥٨١هـ) في كتابه(نتائج الفكر في النحو) إذ علّل امتناع تأخير الفاعل في نحو:(ضرب القومُ بعضُهم بعضًا)،((من أجل حذف الضمير من المفعول؛ إذ كان الأصل أن يقال: ضرب بعضُهم بعضَهم؛ إذ حقّ البعض أن يضاف إلى الكلّ ظاهراً أو مضمراً، فلمَّا حذفوه من المفعول استغناءً بذكره في الفاعل، لم يجيزوا تأخير الفاعل فيقولوا: ضرب بعضاً بعضهم؛ لأنَّ اهتمامهم بالفاعل قد قوي وتضاعف لاتصاله بالضمير الذي لا بدّ منه، فبعد أن كانت الحاجة إلى الفاعل مرة، صارت الحاجة إليه مرتين))[١٣].

فالعلّة في امتناع تقديم الفاعل هي اتصاله بضمير يفسّر الضمير الموجود في المفعول بعده، فإن قيل: فما المانع له من إضافة(بعض) إلى الضمير إذا كان مفعولاً دون الفاعل، فتقول:(ضرب بعضَهم بعضٌ)؟، ((قلنا: الأصل أن يذكر الضمير فيهما جميعا، فلمّا أرادوا حذفه من أحدهما تخفيفاً، كان حذفه مع المفعول - الذي هو كالفضلة في الكلام - أولى من حذفه مع الفاعل الذي لا بدّ منه ولا غنى عنه، وليتصل بما يعود إليه ويقرب منه، نعم قد يضاف إليه(بعض) وهو مفعول، إذا كان بعض الآخر مجروراً، كقولك: خلطت القوم بعضَهم ببعض؛ لأنّ رتبة المفعول ههنا التقديم على المجرور، كما كانت رتبة الفاعل التقديم على المفعول، فحقّ الضمير العائد على الكلّ أن يتصل بما هو بتقديمه أهم))[١٤].

ولعلّ السهيليّ كان سابقًا للرندي في المسألة السابقة؛ إذ هو أستاذه، والأستاذ قد يسبق التلميذ في طرح الآراء، غير أن أبا حيان نسب الرأي للرندي وتبعه في هذه النسبة السيوطي[١٥]

ويبدو أنّ رأي الرنديّ في هذه المسألة مقبول -بغض النظر عن تعليل السهيلي- فلو كان رأيه مشهورًا عند النحاة لما لاقى اعتراضًا، بل الراجح أنَّه لم يشتهر.

ثالثًا: إقامة غير المفعول مقام الفاعل:

نقل لنا أبو حيان مذهبين لعالمين من علماء الأندلس المقلّين، أحدهما لدريود[١٦]، والآخر لعمر بن عبد المجيد الرنديّ، وذلك عند كلامه على النائب عن الفاعل، فذكر عن بعضهم:(أنَّ الأيام المعروفة بأعيانها كيوم السبت ويوم الأحد)، والأزمنة المحدودة كالشتاء والصيف، والربيع، وأوقات الليل والنهار مثل بكرة وعشية، وسحر إذا أردت واحدًا من الأسحار، والظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، يجوز لك أن تقيمها مقام الفاعل جميعًا.

ثمّ ذكر مذهب دريود الذي ذهب إلى خلاف ذلك؛ فهو يرى أنَّ كلَّ وقت محدود حسن فيه(ائتني) يجب نصبه، كقولك:(سير به يومَ الجمعة، وبكرةً، وغدوةً، وعشيةً) بالنصب لا غير؛ لأنّك تقول:(ائتني يومَ الجمعة)[١٧].

وفي مقام الحديث عن نائب الفاعل نقل مذهب الرنديّ في إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل، فعن ابن درستويه أنَّ المقام مقام الفاعل في نحو:(سير بزيد)، هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير: سير هو(أي السير)، وتبعه في ذلك السهيلي، وتلميذه أبو علي الرندي قالا:((لأنَّه لا يؤنث له الفعل، ولا يتبع بالرفع، ولا يخبر عنه))[١٨].

وقبل بيان ردّ النحويين على مذهب دريود ومذهب الرنديّ ومن وافقهما، نشير إلى أنَّ الخلاف في جواز إقامة غير المفعول به نائبًا عن الفاعل مشهورٌ عند النحويين، ولا سيما الخلاف في إقامة غير المفعول مع وجود المفعول به، وهم في ذلك على قولين، الأول: لا يجوز، وعليه البصريون؛

لأنَّه شريك الفاعل، والثاني: يجوز، وعليه الكوفيون والأخفش، قالوا: يجوز إقامة غيره وهو موجود تقدّم أو تأخّر، فتقول:(ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ زيدًا)،(وضُرِبَ زيدًا ضربٌ شديدٌ)، واستدلّوا على جواز ذلك بقراءة أبي جعفر[١٩]: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[الجاثية ١٤]، فبنى(يُجزى) للمفعول، وأناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به، وبقول الشاعر:

وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ[٢٠]

فـ(معنيًّا) اسم مفعول، ونائب فاعله هو المجرور بالباء(بذكر) مع وجود المفعول به مؤخّرًا، وهو(قلبه)، وغيرها من الشواهد[٢١].

ومنع البصريون إقامة غير المفعول به مع وجوده - كما تقدم -؛ لأنَّ غير المفعول به إنَّما ينوب بعد أن يُقدّر مفعولاً به مجازًا، فإذا وُجد المفعول به حقيقة، لم يُقدّم عليه غيره؛ لأنَّ تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب[٢٢].

والخلاف الذي نقله لنا أبو حيان هو خلاف النحويين في إقامة غير المفعول إذا لم يكن المفعول به موجودًا؛ فيجوز نيابةُ كلّ واحد من هذه الأشياء -إذا فُقد المفعول-، قيل: ولا أولويّة لشيء منها، وقيل: المصدر أولى، وقيل: المجرور، وعند أبي حيان: ظرف المكان أولى[٢٣].

ومذهب دريود السابق هو امتناع إقامة الظرف المحدود؛ لأنَّه يرى وجوب نصبه، وما وجب نصبه لا يجوز إقامته مقامًا يوجب رفعه، وردّ عليه خطاب المارديّ بقوله:((وهذا غلط منه؛ لأنَّك تقول:(ائتني شهر رمضان، وائتني أيام التشريق)، ثمّ تقيم ذلك مقام الفاعل، فتقول:(سير عليه شهرُ رمضان، وأيامُ التشريق)، وهذا ممَّا لا اختلاف فيه؛ لأنَّه موقوت

محدود محصور العدد))[٢٤].

ومذهب أبي علي الرنديّ السابق أنَّ النائب عن الفاعل في نحو:(سِيرَ بِزيدٍ)، ضمير المصدر لا المجرور، واحتجَّ هو ومن وافقه بأربعة أشياء:

١- أنَّ المجرور لا يُتبع على المحل بالرفع.

٢- أن هذا المجرور قد يُقدَّم، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ [الإسراء ٣٦].

٣- أنَّه إذا تقدم لم يكن مبتدأ، وكلّ شيء ينوب عن الفاعل فإنّه إذا تقدم كان مبتدأ.

٤- أنَّ الفعل لا يؤنث له في نحو:(مُرَّ بِهِنْد).

فهذه الأشياء الأربعة مانعة -كما يرى الرنديّ ومَن وافقه- من إقامة المجرور مقام الفاعل وردَّ بعض المتأخرين عليهم بنحو:(سير بزيد سيرًا)؛ إذ المصدر ورد مؤكدا فلا يمكن إضماره في الفعل، بأنَّه إنَّما يراعى محلٌّ يظهر في الفصيح، نحو:(لستُ بقائمٍ ولا قاعدًا) بخلاف نحو:(مررتُ بزيدٍ الفاضلَ) بالنصب، أو:(مُرَّ بزيدٍ الفاضلُ) بالرفع، فلا يجوزان؛ لأنَّه لا يجوز:(مررت زيدًا)، ولا:(مُرَّ زيدٌ)، وأمَّا الآية السابقة، فالنائب فيها ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان، وهو المكلف، أمَّا امتناع الابتداء، فلعدم التجرّد، وقد أجازوا النيابة في:(لم يضربْ من أحدٍ)، مع امتناع:(من أحدٍ لم يضربْ)[٢٥].

وعليه فإنَّ إقامة أيِّ شيءٍ غير المفعول مقام الفاعل أمرٌ راجعٌ إلى المتكلم وقصده، فإن أراد بقوله:(سير يومٌ)،(مرّ يومٌ بنا أو انقضى بالسير يومٌ)، فلا مناصّ من إقامة اليوم مقام الفاعل، وكذلك سائر ما يُقام مقام الفاعل، ولعلَّ المتكلم يُقيم ضمير المصدر -على رأي الرنديّ- إن قصد

هو ذلك، ويؤيد ذلك قول بعض البصريين في قراءة أبي جعفر المدنيّ المتقدّمة: ﴿لِيُجْزى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية ١٤]، إنّ التقدير فيها: ليُجزى الجزاءُ قومًا(٢٦).

رابعًا: علامة الإعراب في الأسماء الستة:

نقل أبو حيان مذهب السهيلي، وتلميذه أبي علي الرندي في إعراب هذه الأسماء، فذهبا إلى أنَّ(فاك)، و(ذا مال) معربان بحركات مقدرة في الحروف، وأنَّ(أباك، وأخاك، وحماك، وهناك) معربة بالحروف(٢٧).

والمذاهب في إعراب هذه الأسماء كثيرة، أوصلها أبو حيان إلى عشرة مذاهب، وجعلها السيوطي اثني عشر قولًا، وهي:

المذهب الأول: وهو المَشهُور أَنَّ هذه الأحرف نَفسهَا هي الْإِعراب وأَنَّها نابت عَن الحركات وهذا مذهَب قطرب والزيادي والزجاجي من البصرِيين وهشَام من الكُوفِيّين.

الثاني: وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البَصرِيين: أَنَّها معربة بحركات مقدرَة فِي الحرُوف وأَنَّها أتبع فِيهَا مَا قبل الآخر للْآخر.

الثالث: أَنَّها معربة بالحركات الّتي قبل الحرُوف، والحروف إشباع وعليهِ المازني والزجاج.

الرَّابِع: أَنَّها معربة بالحركات التي قبل الحرُوف وهي منقولة من الحرُوف وعلِيهِ الربعِي(٢٨).

الْخَامِس: أَنَّها معربة بالحركات التي قبل الحرُوف وليست منقولة بل هي الحركات التي كانت فِيها قبل أَن تضاف فثبتت الواو في الرّفع لأجل الضمة وانقلبت ياء لأجل الكسرة وألفا لأجل الفتحة وعليه الأعلم وابن أبي العافية.

السَّادس: أَنَّها معربة من مكانين بالحركات والحروف معًا وعليهِ الكسائي والفراء.

السَّابع: أَنَّها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر وبعدم ذلك حالة الرّفع وعليهِ الجرمي.

الثَّامِن: أَنَّ(فَاك وَذَا مَال) معربان بحركات مقدرَة في الحرُوف وأَنّ(أَبَاك وأخاك وحماك وهناكَ) معربة بالحروف وعليهِ السُّهيلي والرندي.

التَّاسِع: عَكسه.

العَاشر: أَنَّ الحرُوف دلائل إِعراب، قالَه الأَخفش، واختلف فِي معناهُ فقال الزّجاج والسيرافي: المعنى أَنَّها معربة بحركات مقدرَة فِي الحرُوف التي قبل حرُوف العلَّة، ومنع من ظُهُورهَا كَون حرُوف العلَّة تطلب حركات من جِنسهَا، وقال ابن السراج: معنَاهُ أَنَّها حرُوف إِعراب والإِعراب فيها لا ظاهر ولا مقدّر فهي دلائِل إِعراب بهذا التقدير، وقد عُدَّ هذانِ القولان مذهبين؛ فتصير أحد عشر.

الحادي عشر: أَنَّها معربة فِي الرّفع بالنَقل وفي النصب بالبدل وفي الجر بالنقل والبدل معًا[٢٩].

ولهذه الآراء ردود من النحويين، ولا سيما من أبي حيان الأندلسيّ الذي فصّل القول فيها، غير أنّ المشهور منها الأول والثاني؛ فكان الكلام فيهما عند النحويين مفصلًا.

أمّا المذهب الثامن الذي هو(أَنَّ(فَاك وَذَا مَال) معربان بحركات مقدرَة في الحرُوف وأَنّ(أَبَاك وأَخَاك وحَمَاك وهنَاكَ) معربة بالحروف وعليهِ السُّهيلي والرندي)، فهو محلُّ الدراسة في هذه المسألة، لكنَّه لم يلقَ توضيحًا واهتمامًا من النحاة لكثرة المذاهب في هذه المسألة، ولاشتهار غيره كما ذكرنا، والحقيقة أنَّ السهيلي والرنديّ اقتبسا مذهبهما من أشهر مذهبين -أعني: الأول والثاني- فجعلا بعض هذه الأسماء معربًا بالحركات المقدرة في الحروف وهذا موافق لمذهب سيبويه، وجعلا بعضها الآخر معربًا بالحروف، وهذا موافق لمذهب قطرب.

ولا نبعد إن قلنا: إنَّ مذهب السهيلي والرندي موافق لمذهب قطرب؛ إذ المفهوم منهما أنَّ هذه الحروف تعرب بالحروف(الواو والألف والياء)، لكنَّهما انتبها إلى أنَّ(فاك وذا مال) مبنيّان على حرفين أحدهما أصلي والآخر حرف إعراب، وهذا يلزم بقاء هذين الاسمين على حرف واحد؛((لأنَّ الإعراب زائد، فلا يوجد ذلك في المعربات إلا شذوذا))[٣٠].

فإن صحَّ ما فهمناه من مذهب الرنديّ، كان له أن يحتجَّ بحجة المذهب الأول، أي: إن هذه الحروف هي نفس الإعراب، وإنَّها نابت عن الحركات فنابت الواو عن الضمة والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة، وقد استحسن ابن مالك هذا المذهب، فقال:((ومنهم من جعل إعرابها بحروف المدّ على سبيل النيابة عن الحركات، وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف؛ لأنَّ الإعراب إنَّما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلًا، وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة))[٣١].

وقال الزجاجي ناقلًا بعض حجج الكوفيين:((وقد أجمعنا نحن وأنتم على أنَّ الإعراب يكون سلب الحركة في الجزم في قولنا: لم يذهبْ ولم يركبْ، فجعلنا لفظ ضدِّ الإعرابِ إعرابًا، فاجتمعنا جميعًا عليه، فلم يكن لذلك منكرًا أن يكون الإعراب في بعض الأحوال حرفًا إذا دعت الضرورة إليه))[٣٢].

واختار جمهور النحويين مذهب سيبويه، وهو قوله: إنَّ حُرُوف العلَّة فِيهَا حُرُوف إِعْرَاب، وَالْإِعْرَاب مقدَّر فِيهَا أَنَّهَا معربة بحركات مقدرَة فِي الحرُوف وأَنَّهَا أتبع فِيهَا مَا قبل الآخر للْآخر[٣٣]، واحتجّ ابن جني لمذهب سيبويه، حتى استغرق احتجاجه أربع عشرة صفحة[٣٤].

ومما مرَّ كله أنَّ هذه الأحرف تعود إلى الاستعمال الذي وضعت له، وتكلمت به العرب، ولكثرة المذاهب هذه على اختلاف لغاتها: رأى الجليس النحوي أن يقول فيها:((وقد كان بعض من قرأنا عليه يذهب إلى أنَّ هذه الأقوال كلها متكلفة متعسفة، وأن أصحَّ الوجوه فيها أن يقال: على ذلك وُضعتُ وكذلك سُمعت))[٣٥].

المبحث الثاني: آراؤه في حروف المعاني:

أولًا:(إذن) مركّبة:

نقل أبو حيان مذهب أبي علي الرنديّ في أصل تركيب(إذن) وفي طبيعة عملها في ما بعدها، فقال أبو حيان:((وذهب الأستاذ أبو علي الرندي تلميذ السهيلي إلى أنَّه مركب من(إذا) و(أن)، حذفت همزة(أن) وألف(إذا) لالتقاء الساكنين، فتدلَّ على الربط كـ(إذا) وتنصب بـ(أن)))[٣٦].

أمَّا مذهب الجمهور فيها، فهي عندهم حرف بسيط، وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّها اسم ظرف، وهو(إذ) لحقه التنوين، ونقل إلى الجزائية[٣٧]، فبقى منه معنى الربط والسبب، وأصلها:(إذا جئتَني أكرمتُكَ)، حذف ما تضاف إليه إذا، وعوض منها التنوين كما عوضوا في حينئذ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وذهب الخليل فيما حكى عنه غير سيبويه إلى أنَّها حرف مركب من(إذ) و(أن)، وغلب عليها حكم الحرفية، ونقلت حركة الهمزة إلى الذال، وحذفت والتزم هذا النقل، فإذا قال:(أزورك)، فقلت:(إذا أزورك)، فكأنَّك قلت:(حينئذ زيارتي واقعة)، ولا يتكلم بهذا[٣٨].

وحُكي عن الخليل مذهبان في عملها، فحكى عنه أبو عبيدة[٣٩] والرماني[٤٠] إضمار(أن) بعد(إذن)، وبه قال الزجاج، والفارسي[٤١]، قال الزجاج:((وتأويل(إذن): إن كان الأمر كما ذكرتَ، أو كما جرى، يقول القائل:(زيدٌ يصيرُ إليكَ)، فتجيب

فتقول:(إذن أكرمه)، تأويله: إنْ كان الأمر على ما تصِفُ، وقع إكرامه، فَـ(أنْ) مع أكرمه مقدرة بعدَ إذَنْ، المعنى: إكرامُكَ واقع إن كان الأمر كما قلت))[٤٢].

وحكى سيبويه عنه أنَّها تنصب بنفسها، قال سيبويه:((وقد ذكر لي بعضهم أنَّ الخليل قال:(أن) مضمرةٌ بعد إذن، ولو كانت ممّا يُضمر بعده(أن) فكانت بمنزلة اللام وحتى، لأضمرتها إذا قلت: عبد الله إذن يأتيك؛ فكان ينبغي أن تنصب(إذن) يأتيك؛ لأنَّ المعنى واحد، ولم يغير فيه المعنى الذي كان في قوله:(إذن يأتيك عبد الله)، كما يتغير المعنى في(حتى) في الرفع والنصب، فهذا ما رووا، وأمَّا ما سمعت منه، فالأول))[٤٣].

والظاهر أنَّ مذهب الرنديّ في أصل تركيبها قريب من مذهب الخليل، والظاهر كذلك أنَّهما متفقان على أنَّها حرف مركّب، ومذهبهما في عملها واحدٌ، وهو أنَّ(أن) مضمرة بعدها، غير أنَّ سيبويه نقل عن الخليل مذهبًا آخر يرى فيه أنَّها تعمل بنفسها. فخلاصة الخلاف في(إذن) أنَّ بعض الكوفيين يذهب إلى أنَّها اسم، والبصريون يرون أنَّها حرف، ثم اختلف القائلون بحرفيتها، فقال الأكثرون: إنَّها بسيطة، وذهب الخليل، في أحد أقواله، إلى أنَّها مركبة من(إذ وأن)، واختلف القائلون بأنَّها بسيطة، فذهب الأكثرون إلى أنَّها ناصبة بنفسها، وذهب الخليل، فيما روى عنه أبو عبيدة، إلى أنَّها ليست ناصبة بنفسها، و(أن) بعدها مقدرة، وإليه ذهب الزجاج، والفارسي، والقول بأنَّها ناصبة بنفسها صححه أكثر المتأخرين[٤٤]، قال ابن هشام:((فَالصَّحِيح أَنَّهَا بسيطة لَا مركبة من(إِذْ وَأَن) وعَلى البساطة فَالصَّحِيح أَنَّهَا الناصبة لَا(أَن) مضمرة بعْدهَا))[٤٥].

أمّا القول بأنّها مركبة، فردّ

عليه المالقيّ بقوله:((وَهَذَا فاسدٌ من وَجْهَيْن: أَحدهمَا: أنَّ الأَصْل فِي الحُرُوف البساطة، ولَا يُدّعى التَّرْكِيب إلاّ بدليلٍ قاطع، وَالثَّانِي: أنّها لَو كانت مركبة من(إذْ وأَنْ)، لكانتْ ناصبةً على كلِّ حالٍ، تقدّمت أَو تَأَخَّرت، وعدمُ العمل فِي المَوَاضِع المذكورَة قبل دليلٌ على عدم التَّرْكِيب))[٤٦].

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ القول بأنَّها مركبة ليس فيه دليل على أنَّ انتصاب المضارع بعدها عند الخَلِيل بـ(أَنْ) مضمرة، لجواز أَن تكون مركبة من(إذْ) التي للتعلِيل، و(أَنْ) محذوفًا همزتها بعد النَّقْل، فيرى ابن مالك أنَّ القول بذلك على ضعفه أقربُ من القَول بأنَّ(إِذَنْ) غيرُ مركبة[٤٧].

ومما يبدو أنَّ الأولى لمن ذهب إلى أنَّها مركبة(كالخليل والرنديّ) أن يرجّح النصب بها، لا بـ(أن) مضمرة؛ لأنَّ إضمار(أن) بعدها يُعدُّ تكرارًا لهذا الحرف:(أن) التي سُبكت مع(إذ أو إذا)، و(أن) التي نُصبت المضارع، وهذا بعيد في القياس والاستعمال والله أعلم.

ثانيًا:(على) اسم وليس حرفًا:

ذكر أبو حيان الخلاف في حرفية(على)، ونقل في ذلك مذهب عالمين من نحاة الأندلس المقلين، هما أبو علي الرنديّ وأبو الحجاج بن معزوز[٤٨]، قال أبو حيان:(((على) التي ينجرُّ ما بعدها مشهور مذهب البصريين أنَّها حرف جرّ، وذهب ابن الطراوة، وابن طاهر، وابن خروف، وأبو علي الرندي، وأبو الحجاج بن معزوز، والأستاذ أبو علي في أحد قوليه إلى أنَّها اسم، ولا تكون حرفًا، وزعموا أنَّ ذلك مذهب سيبويه، وكونها حرفًا هو مذهب الكوفيين))[٤٩]، واستدلَّ القائلون بأنَّها اسم بأدلّة كثيرة، حتى صنّف((ابن معزوز جزءاً في عشرين ورقة استدلَّ فيه على أنَّ(على) لا تكون حرفاً بل اسماً))[٥٠].

وجاء في كتاب سيبويه أنَّ(عَلى) معناهُ الاستعلاء، تَقول: هذا على ظهر الجبل وعَلى رأسه، ثمّ ذكر بعض الأمثلة التي يُتّسع فيها، قال:((وتقول:

عليه مالٌ؛ وهذا كالمثل؛ كما يثبت الشيء على المكان، كذلك يثبت هذا عليه؛ فقد يُتّسع هذا في الكلام ويجيء كالمثل، وهو اسمٌ لا يكون إلا ظرفا، ويدلّك على أنَّه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه))[٥١].

أثار نصُّ سيبويه السابق تفسيرات كثيرة، وهذا ما جعل القائلين باسمية(على) ينسبون ذلك إلى سيبويه، فمن الأمور التي تُوهم على قارئ نصّ سيبويه قوله:(عليه مالٌ، وهذا لأنَّه شيء اعتلاه)، فقد يُتوهّم بأنَّ المثال شاهد على أنَّ(على) اسمٌ من العلو، ولكنَّ النحويين أوضحوا مراد سيبويه في قوله السابق، وأزالوا الوهم عن ظاهره، فقال المبرّد:((والكَلَام يكون لهُ أَصل، ثُمّ يتَّسع فيهِ في ما شاكل أَصله، فَمن ذلك قَوْلهم:(زيدٌ على الجبل)، وَتقول:(عليهِ دينٌ)، فإِنَّما أَرادوا أَنَّ الدَّين قد ركبه وقد قهره))[٥٢]، وقال ابن سيده:((ليس المراد منه:أَنّ(اعتلاه) من لفظ(على)، إِنَّما أَراد أَنَّها في معناها وليست من لفظها، وَكَيف يُظن بسيبويه ذلك، وعلى من(ع ل ى)، واعتلاه من(ع ل و))[٥٣].

ولا يخفى على أحد قرأ نصَّ سيبويه السابق أنَّه صرّح باسمية(على) بدليل قولهم:(مِنْ عليه)؛ لأنَّ حرف الجر لا يدخل إلا على الأسماء، وظاهر قوله أنَّها لا تكون حرفًا، والصحيح أنَّها تستعمل حرفًا واسمًا، ولا يكون إلا ظرفًا[٥٤].

قال المراديّ:((صرّح سيبويه بهذا في باب عدة ما يكون عليه الكلام، قيل: ويحتمل التأويل على أن يريد: ولا تكون إلا ظرفاً، إذا كانت اسماً؛ لأنَّه نصّ، في أول الكتاب، على أنَّ(على) حرف...))[٥٥].

وممن ذهب إلى أنَّ(على) اسم الأخفش الأوسط، واستدلّ على اسميتها بقول العرب:(سويت عليّ ثيابي)؛ ذلك أنَّه لا يجوز أن نقول:(فرحتُ بي)، إنَّما نقول:(فرحتُ بنفسي)، فـ(سويتُ عليّ ثيابي)، معناه: سويت فوق ثيابي، واستدلّ كذلك

بقول الشاعر:

هَوِّنْ عليكَ فإنَّ الأمورَ

بكفِّ الإلهِ مقاديرُها[٥٦]

وردّ النحويون على استدلاله بأَنَّها لو كانت اسمًا في هذه المواضع لصحَّ حُلول فَوق محلهَا، وبأَنَّها لو لزمت اسميتها لما ذكر لزم الحكم باسمية إِلَى فِي نَحو قوله تعالى:﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾[مريم ٢٥]، وغيرها من الآيات التي تتخرَّج إِمَّا على التعلُّق بمحذوف، كما قيل في اللَّام في(سقيا لَك)، وإِمَّا على حذف مضاف، أَي: هون نَفسك، واضمم إِلى نَفسك[٥٧].

تحصّل في(على) ممَّا تقدّم، أقوال أحدها: أنَّها حرف، في كل موضع، وهو قول الفراء، والثاني: أنَّها اسم، في كل موضع، وهو قول ابن معزوز وأبي علي الرنديّ ومن وافقهما، والثالث: أنَّها حرف، إلا في موضع واحد، والرابع: أنَّها حرف إلا في موضعين، وبه جزم ابن عصفور، وهو قول الأخفش[٥٨].

الخاتمة:

يتضحُ من هذا البحث الموسوم بـ(أبو علي الرندي وآراؤه النحوية في مؤلفات أبي حيان الأندلسي) مجموعةُ أمور أجملُها في النقاط الآتية:

١- كان أبو حيان مصدرًا لكتب التراجم في ترجمة حياة بعض نحاة الأندلس وكتبهم، فلم نعرفهم إلا من جهته، ومنهم أبي علي الرندي وغيره.

٢- كان في الأندلس علماء في النحو واللغة لم يشتهروا اشتهار غيرهم، ولم تصل إلينا كتبهم، وإنّما وصلت إلينا أقوالهم وآراؤهم من طريق غيرهم، ومنهم أبو علي الرندي، وخير من نقل لنا هذا التراث أبو حيان الأندلسيّ.

٣- تفاوتت آراء أبي علي الرندي وغيره من علماء الأندلس قوةً وضعفًا، فبعضهم سار على نهج الجمهور، ومنهم أبو علي الرندي.

الهوامش:

١- ينظر: التذييل والتكميل ١٤/ ٩١.

٢- ينظر: أوضح المسالك ٢/ ١٢١، وفهرس الفهارس ١/ ٤٢٩-٤٣٠، والإحاطة في أخبار غرناطة ٣/ ٥٤٣ و ٤/ ١٠٧، ومطلع الأنوار ونزهة البصائر والأبصار ١/ ٣٢٦.

٣- ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٧١.

٤- نتائج الفكر ١٣٤.

٥- ينظر: التذييل والتكميل ١٤/ ٩١.

٦- الكتاب ١/ ٢٧٤.

٧- شرح الكتاب ٢/ ١٧٠.

٨- شرح الكتاب ٢/ ١٧٠.

٩- شرح المفصل ١/ ٣٨٩.

١٠- ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٦١، ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٧٨.

١١- شرح الرضي ١/ ٤٨٢.

١٢- ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٧١.

١٣- نتائج الفكر ١٣٤.

١٤- نتائج الفكر في النحو ١٣٥.

١٥- همع الهوامع ٢/ ٨.

١٦- هو دَرْوَد: عبد الله بن سليمان، وبعضهم يصغّره فيقول: دُرَيْوَد من أهل النحو والشعر، وكان له حظّ جزيل من العربيَّة، وله كتاب في العربية شرح به كتاب الكسائي، وهو مذكور في كتاب الحدائق، توفّي سنة(٣٢٥هـ)

١٧- ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٥.

١٨- ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٧، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٢٨.

١٩- ينظر: حجة القراءات ٤٦٩، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٧٢.

٢٠- لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ٦١٠، وأوضح المسالك ٢/ ١٢٨، وشرح الأشموني ١/ ٤٢٢، وشرح التصريح ١/ ٤٢٩.

٢١- ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٨، وأوضح المسالك ٢/ ١٢٨، وهمع الهوامع ١/ ٥٨٥.

٢٢- ينظر: التصريح ١/ ٤٢٩.

٢٣- ينظر: التذييل والتكميل

٦/ ٢٤٧.

٢٤- ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٥ وينظر: خطاب المارديّ ومنهجه ١١٩.

٢٥- ينظر: أوضح المسالك ٢/ ١٢١-١٢٢، وشرح الأشموني ١/ ٤٢١.

٢٦- ينظر: اللباب ١/ ١٥٩.

٢٧- ارتشاف الضرب ٢/ ٨٣٨، وينظر: التذييل والتكميل ١/ ١٧٨.

٢٨- هو علي بن عيسى بن الفرج أبو الحسن الربعي النحوي صاحب أبي علي الفارسي درس ببغداد الأدب على أبي سعيد السيرافي وأقام على أبي علي النحوي عشرين سنة يدرس فقال أبو علي: ما بقي له شيء يحتاج أن يسأل عنه، من تصانيفه «شرح البلغة» و «البديع في النحو» و «شرح مختصر الجرمي» وغيرها (ت ٤٢٠هـ)، وفيات الأعيان ٣/ ٣٣٦، وينظر: الكامل في التاريخ ٨/ ١٨٤.

٢٩- ينظر: التذييل والتكميل ١/ ١٧٧، وهمع الهوامع ١/ ١٣٦.

٣٠- توضيح المقاصد ١/ ٣١٤.

٣١- شرح التسهيل ١/ ١٧٦.

٣٢- الإيضاح ١٣٢.

٣٣- ينظر: الكتاب ٣/ ٣٦٠،وينظر: شرح الرضي ١/ ٧٧، واللباب ١/ ٩٠-٩١، وينظر: الإيضاح ١٣١، وعلل التثنية ٥١

٣٤- ينظر سر صناعة الإعراب ٢/ ٣٣٣ وما بعدها.

٣٥- ثمار الصناعة ٦٩.

٣٦- ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٠، وينظر: حاشية الصبان ٣/ ٤٢٥.

٣٧- ينظر: المقتضب ٣/ ١٤٤.

٣٨- ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٠.

٣٩- أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي(ت: ٢١٠ه).

٤٠- أبو الحسن علي بن عيسى الرماني(ت: ٣٨٤ هـ) ١/ ٨١٧

٤١- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٦٣، وينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٠.

٤٢- معاني القرآن وإعرابه للزجاج

٢/ ٦٣.

٤٣- الكتاب ٣/ ١٦.

٤٤- ينظر: الجنى الداني ٣٦٣، ومغني اللبيب ٣٠-٣١. والتصريح ٢/ ٣٦٧.

٤٥- مغني اللبيب ٣٠.

٤٦- مسائل إذن(مجلة) ٤١٤.

٤٧- ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٢٠، ومسائل إذن ٤١٤.

٤٨- يوسف بن معزوز أَبو الحجَّاج القيْسيّ المرسيّ، إِمام النَّحو، له كتاب شرح الإِيضاح للفارسيّ، وله ردّ على الزَّمخشرِيّ في المفصل، أَخذ عن أبي إِسحاق بن مَلْكُون والسهيلي، تخرج به جماعةٌ أَئمَّة، وتوفّي سنة(٦٢٥هـ).

٤٩- ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٣٣، وينظر: التذييل والتكميل ١١/ ١٥٥.

٥٠- التذييل والتكميل ١١/ ١٥٦.

٥١- ينظر: الكتاب ٤/ ٢٣٠-٢٣١.

٥٢- المقتضب ١/ ٤٦.

٥٣- المحكم ٢/ ٢٤٤.

٥٤- ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ١٠٦.

٥٥- الجنى الداني ٤٧٣.

٥٦- البيت للأعور الشني في ديوانه ص٦، وفي الكتاب ١/ ٦٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٢٦، والعمدة في محاسن الشعر ١/ ٣٣، واللباب في علوم الكتاب لأبي حفص سراج الدين النعماني ٩/ ٦٤

٥٧- ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٣٣، والتذييل والتكميل ١١/ ١٥٥، ومغني اللبيب ١٩٤، والأشباه والنظائر ٤/ ٢٥-٢٦.

٥٨- ينظر: الجنى الداني ٤٧٣-٤٧٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٦٤.

المصادر والمراجع:

١- القرآن الكريم.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

٣- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ط١، ٢٠٠٠م.

٤- نتائج الفكر في النَّحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي(ت: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، ت، محمد أبو الفضل إبراهيم، ١/ ٤٤.

٦- الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب سيبويه(ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

٧- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان(ت: ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي- علي سيد علي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٨- شرح المفصّل: موفّق الدين ابن يعيش النحوي،(ت٦٤٣هـ)، مكتبة المتنبّي- القاهرة.

٩- شرح التسهيل(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الأندلسي(ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية- بيروت، ط٢، ٢٠٠٩م.

١٠- شرح كافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي نجم

الدين(ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر الأستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، ١٩٧٨م.

١١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية- مصر.

١٢- حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

١٣- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير بن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف(ت: ٨٣٣ هـ) تحقيق: علي محمد الضباع(ت ١٣٨٠ هـ)، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية- بيروت]، د.ط، د.ت.

١٤- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين(ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- مكة المكرمة، ط١.

١٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام(ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعيّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشْمُوني الشافعي(ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت-، ط١، ١٩٩٨م.

١٧- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد(ت: ٩٠٥هـ)، الناشر:

دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
١٨- خطاب المارديّ ومنهجه في النحو: حسن موسى الشاعر، الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، العددان التاسع والسبعون والثمانون، السنة العشرون، ١٤٠٨هـ.
١٩- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين(ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر- دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
٢٠- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي(ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي- القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.
٢١- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي(ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس- بيروت، ط٥، ١٩٨٦م.
٢٢- علل التثنية: أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ) تحقيق: صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية- مصر.
٢٣- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
٢٤- ثمار الصناعة في علم العربية: الحسين بن موسى الشهير بالجليس النحوي(ت في حدود ٤٩٠هـ) تحقيق: حنا جميل حداد، وزارة الثقافة في الأردن، ط١، ١٩٩٤م.
٢٥- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي(ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
٢٦- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب- بيروت، د.ط، د.ت.

٢٧- معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج(ت: ٣١١هـ) تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب- بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٢٨- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي(ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية- بيروت ط١، ١٩٩٢م.

٢٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام(ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

٣٠- مسائل(إذن): أحمد بن محمد بن أحمد القرشيّ، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٩، السنة ٣٥، ١٤٢٣هـ.

٣١- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي(ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٣٢- العمدة في محاسن الشعر وآدابه: أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي(ت: ٤٦٣ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط٥، ١٩٨١م.

٣٣- الأشباه والنظائر في النحو: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الإله نبهان وآخرون، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٧م.